إعلان مبادئ بلا مبادئ

شفيق الحوت*

من موقع يحاول التجرّد من أيّة مصلحة ذاتية أو تنظيمية أو نظامية، والتسامي على كل مشاعر الألم والحزن والغضب وخيبة الأمل، والاحتكام للعقل دون المساس بالوجدان، أكتب هذا الكلام حول ما سُمّي بـ «إعلان المبادئ الإسرائيلي – الفلسطيني اتفاق غزة– أريحا أولاً». فأمام حدث من هذا النوع المصيري، يمسُّ ماضيَنا وحاضرَنا ومستقبلَنا، يجدر بنا التوجّه نحو الرأي العالي؛ فهو وحده القادر على الثبات والصمود وتصحيح المسارات، لأنّ الصراخَ العالي سرعان ما يذهب أدراجَ الرياح.

ولا شكّ عندي بأنّ انقسام الآراء حول هذا «الإعلان» سيحتدم ويطول. وقد ينعكس في ممارسات ميدانية ستكون في منتهى الخطورة إنْ لم يسهم الجميعُ في لجمها، ضمن أطرٍ ديمقراطية، للحيلولة دون الوقوع في فخاخ العدوّ وشراكه.

وعلينا كلّنا – فلسطينيين وعرباً، مؤيّدين أو معارضين لهذه الاتفاقية – أن نرتقي بمداخلاتنا إلى مستوى المصلحة الوطنية والقومية العليا، وأن نسعى باستمرار لاستلهام مواقفنا من قراءتنا لتاريخنا المشترك، وهو تاريخٌ حافل بالعبر والدروس التي تعلّمناها عبر عشرات السنين من النضال المرير، ودفعنا خلالها أغلى الأثمان.

بهذه الروح، مُنْطَلِقاً وتوجُّهاً، سأحاول بما استطعت من إيجاز، تسجيلَ المحطات الأساسية في مسيرتنا النضالية المعاصرة، وصولاً إلى الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وتوقيعِ هذه الاتفاقية المصيرية، لنحكم بعد ذلك لها أوعليها.

* * *

في أواسط الستينات، كانت الضفّةُ الغربية والقدس وقطاع غزّة أراضيَ غيرَ محتلّة. فقامت الثورة الفلسطينية لإنجاز الحلم الوطني القومي التاريخي، وهو تحرير ما اغتُصب من أرض وحقوقٍ فلسطينية عام ١٩٤٨. واستطاعت الثورةُ أن تفرض وجودها، وأن تشقّ طريقها وسط الجماهير، رغم ما كانت تتمتّع به الأنظمةُ العربية، ولاسيّما نظام الرئيس عبد الناصر آنئذ، من شعبية ونفوذ.

ولم تمضِ سنوات ثلاث على قيام هذه الثورة، حتّى كانت نكسة ١٩٦٧. غير أنّ هذه النكسة – على فداحتها، وانكفاء العرب من بعدها إلى شعار إزالة آثار العدوان – لم تستطع إسقاط الحلم بالتحرير، تحريرِ كامل التراب الفلسطيني. بل حدث العكسُ تماماً، إذ تعزّز هذا الحلم أمام إصرار الثورة الفلسطينية على رفض الإقرار بالهزيمة، والمضيِّ بالكفاح المسلّح حتّى النصر!

وكان ما كان من معارك وحروب، منها ما هو قتال مع العدوّ الصهيوني ومنها ما هو اقتتال بين الأشقاء.

واستمرّ حلمُ التحرير، إلى أن كانت حربُ تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣، وما كشفتْه من وقائع وفرضته من مستجدّات. ومن أهمّ ما كشفته هذه الحرب، أنّ المعادلة الدوليّة القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لن تسمح لأيٍّ من فريقَي الصراع العربي – الإسرائيلي بإلغاء الآخر. وأمّا المستجدّات، فكان الاعتراف العربي الرسمي بأنّ تلك الحرب – كما قال السادات – كانت للتحريك لا للتحرير؛ أي أنّها كانت لتفعيل الجهود السياسية من أجل إيجاد حلّ سلميّ.

وشهدت الثورةُ الفلسطينية، إثْر ذلك، انقساماً في الرأي، حول الموقف الواجب اتّباعهُ إزاء هذا المنعطف، ولا سيّما بالنسبة للمشاركة أو عدم المشاركة في مؤتمر جنيف الذي تشكّل كإطار لاتفاق عربي – إسرائيلي يعتمد قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للتسوية.

وعند هذا المنعطف، أخذ الحلم بالتحرير – تحرير فلسطين، كلّ فلسطين – بالتبدّد والضمور. وبادرت بعضُ فصائل الثورة، دون الإعلان الصريح والمباشر، إلى تهيئة كوادرها وجماهيرها للتحلّل ممّا سمّوه آنذاك بـ «الثورة الرومانسيّة»، والتحرّك صوب «ثوريّة واقعية» لا تضحّي بـ «الممكن» من أجل التمسّك بـ «المستحيل».

واستمرّ الانقسام داخل م ت ف، إلى أن تمكّن المجلسُ الوطني من عقد دورته الثانية عشرة في القاهرة، في حزيران/ يونيو ١٩٧٤. واتّفق الجميع هناك على «برنامج النقاط العشر» مخرجاً للأزمة، وهو برنامج لا يقول «لا» ولا يقول «نعم» إزاء مسألة المشاركة في مؤتمر جنيف؛ وهذا ما دفع البعضَ لتسمية هذا البرنامج ببرنامج «لعَم». وفي هذه الدورة تمّ الاتفاق على «إقامة السلطة الوطنية على كلّ جزء من الأرض الفلسطينية يتمّ تحريره أو تنسحب منه إسرائيل بالضغوط السياسية». وبدلاً من جنيف، توجّهت م ت ف، بعد أشهر من هذه الدورة، إلى الأمم المتحدة في نيويورك.

وفي قناعتي، أنّ هذا التوجّه يبقى من أهمّ المبادرات السياسية التي قامت بها المنظمة منذ نشأتها لمجابهة عناصر الصراع التي

---

* صحفي وكاتب سياسي. استقال من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير احتجاجاً على «اتفاق غزة / أريحا أولاً».

كانت تتربّص بمسيرتها النضاليّة.

ولستُ هنا في مجال تعداد الإنجازات والمكاسب التي تحقّقتْ في هذا المحفل الدولي، بل أكتفي بالتذكير أنّه – بالاضافة إلى استعادة «فلسطين» موقعَها هناك بعد طول غياب وتغييب – فقد تمّ تثبيتُ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤: أي تثبيت حقّه في تقرير مصيره من دون أيّ تدخّل خارجيّ، وحقّه في الاستقلال الوطني والسيادة، ثمّ حقّه في العودة إلى الديار والممتلكات التي اغتُصبتْ منه سنة ١٩٤٨. وأُطلقَ على هذه الحقوق الوصفُ القانونيّ غير القابل لأيّ تأويل أو تفسير. «الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرّف»، أي الحقوق التي لا تفوت مع الزمن، ويُعتبر أيّ تجاوز لها مخالفةً للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

وفي سنة ١٩٧٥، دانت الجمعيةُ العامّة «الصهيونيةَ» بوصفها نظريةً عرقيّةً عنصريّة. كما أعربتْ عن قلقها البالغ للقصور في تنفيذ قراراتها، وقرّرت بالتالي تشكيلَ لجنة تُعنى بهذه الحقوق ودراسة سُبُل تطبيقها. وقد عُرفتْ هذه اللجنة بـ «اللجنة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف». وقامت هذه اللجنةُ بجهود هائلة على امتداد السنوات في سبيل توعية الرأي العام الدوليّ؛ فعقدتْ عشراتِ المؤتمرات القاريّة والدوليّة، وحشدتْ كلَّ القوى والمنظمات غيرَ الحكومية، وأصدرتْ مئاتِ الآلاف من النشرات والملصقات التي تؤيّد الحقوق الفلسطينية وتدعو لتطبيقها. وأمّا إنجازها الأهمّ، فكان في ذلك المؤتمر الفريد والأول من نوعه في تاريخ قضيّة فلسطين، وهو المؤتمر الذي عقد في جنيف بين أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٣، وصدرت عنه إحدى أهمّ الوثائق الدولية التي تعترف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، مقرونةً ببرنامج عمل لتحقيقها. وقد تمّ إقرار هذه الوثيقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها.

في السبعينات، اتّسعتْ رقعةُ الاعتراف الدوليّ بالمنظمة. فوافقت اليابان على فتح مكتب للمنظمة في طوكيو، ورفعت فرنسا الحظرَ على سريّة الاتصالات مع المنظمة وسمحتْ بإقامة مكتب إعلامي علنيّ لها، ثمّ لحقت بها كلّ من المانيا الغربية وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وغيرها. وأمّا في المعسكر الاشتراكي، ودول عدم الانحياز، فلقد تعزّزتْ مكانةُ المنظمة واحتلّت مكانةَ «الدولة» ابتداءً بالمراسم وانتهاءً بكامل الحقوق الممنوحة لدول قائمة وذات سيادة.

* * *

بعد هذا السرد الموجز لكلّ هذه الإنجازات والمكاسب التي سجّلتها م.ت.ف.، وبعد الاعتراف بما لنضالات شعب فلسطين وأمّته العربية من أفضال بانتزاع هذه الإنجازات والمكاسب، لا بدّ لي من الاعتراف كذلك بأنّه ما كان لهذا كلّه أنْ يتحقّق لولا القرارُ الفلسطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة، وقبول عضويتها بصفة مراقب، وبالتالي، لولا الاعترافُ الضمني بدولة إسرائيل من خلال الاعتراف والالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. كذلك لا بدّ من الإشارة إلى ما كان لهذه الإنجازات من تأثير معنويّ على الساحة الفلسطينية، ساهم في شيوع حلم جديد ممكن التحقّيق يقبل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة فوق جزء من تراب الوطن، بديلاً عن الحلم المستحيل بتحرير كامل التراب.

ولذلك فإنّ ما جاء نصّه موارباً في دورة المجلس الوطني الثانية عشرة بقبول «سلطة وطنية فوق أيّ جزء من فلسطين...»، ورد أكثر وضوحاً في الدورة الثالثة عشرة في آذار/مارس ١٩٧٧، عندما اتّخذ القرارُ بالموافقة على إقامة «دولة فلسطينية...» إلى آخر القرار.

ولا شكّ في أنّ الحروب المضادّة التي شنّها التحالفُ الأميركي الإسرائيلي – على مختلف الجبهات، وبمختلف الأسلحة – ضدّ منظّمة التحرير الفلسطينية وضدّ شعب فلسطين وطموحاته، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، قد ساهمتْ في تعزيز القبول بهذا الحلم الجديد، رغم ما كان يلقاه من رفض فلسطينيّ وعربيّ تشرّعه أسبابٌ عقائديّة وتاريخيّة تبقى قائمةً أبد الدّهر.

ولعلّ رحيل الثورة عن لبنان سجّل ذروةَ ذبول الحلم التاريخيّ، لتأتي الانتفاضةُ بشعارات تعزّز الحلمَ الجديد. وساد الجوَّ الفلسطينيَّ حوارٌ هادئٌ حول الحلمين، أو الحلّين: الحلّ العادل والحلّ المقبول. واتسّعتْ شعبيةُ الحلّ الأخير، الأمر الذي مهّد لاتخاذ القرار الواضح والمحدّد والمعلّل بإعلان «دولة فلسطين»، وذلك في الدورة ١٩ للمجلس الوطني في الجزائر سنة ١٩٨٨، بأغلبيّة كبيرة وتحفّظات محدودة حالتْ دون أيّ انقسام أو شرذمة. فاستمرّت اللعبةُ السياسيّة في إطارها الديمقراطيّ دون أيّ انتقاص من مصداقية م.ت.ف. كممثّل شرعي وحيد يتمتّع بتأييد شعبي كبير ودعم دوليّ لا يُستهان به.

ثمّ توالت الزلازلُ والكوارثُ، بدءاً بانهيار الاتحاد السوفياتيّ وما ترتّب على ذلك من متغيّرات جذريّة في موازين القوى وطبيعة التحالفات، وصولاً إلى كارثة حرب الخليج وما أدّت إليه من انهيار بقايا النظام العربي.

* * *

عند هذا الحد، بدأ، في تصوّري، العدُّ العكسي للانقسام بين فريقين من العاملين في الساحة الفلسطينية، وبخاصة داخل إطار منظّمة التحرير. فريق استسلم في داخله أمام المعطيات الجديدة، وسلّم بأن لا حلّ إلا الحلّ الأميركي وأنّ أيّة محاولة للتصدّي ليست سوى نوع من المثاليّة أو العبثية؛ وفريق آخر

رفض هذا الاستسلام – رغم وعيه بهذه المعطيات وفداحة آثارها – وقرّر المضيّ في عملية الصراع، مؤمناً بأنّه لايزال لدى شعب فلسطين ومن معه في هذه الأمّة، أوراقٌ لم تحترقْ بعد، وبأنّ في استطاعته اعتمادَها لتحقيق الحلم الممكن، أيّ الحلّ السياسي المستند فعلاً إلى الشرعية الدوليّة وقرارات مجلس الأمن، ولا سيّما ٢٤٢ و٣٣٨. ولا أُدرجُ بين هؤلاء الرافضين ذلك الفريقَ الذي لا يُستهان به من الرافضين أصلاً لأيّ حلٍّ غير التحرير الكامل الشامل.

* * *

وبعد...

فلقد كان هذا الذي سبق مقدّمةً حاولتُ من خلالها قراءةَ تاريخنا النضالي المشترك بلغة أشكُّ في إمكانية الاختلاف عليها رغم اضطراري إلى الإيجاز.

واعتماداً على هذه القراءة، ومن موقعي كمسؤول سابق في م٠ت٠ف٠، وعضو في مجلسها الوطني، وواحد ممن لم يُصوّتوا ضدّ المشاركة في مفاوضات مدريد وفق تفويض محدّد واضح، وساهموا إلى حدّ ما في مسيرة هذه المفاوضات حتّى جولتها ما قبل الأخيرة – أي تلك التي تمّ في نهايتها التوقيعُ على ما سمّي بـ«إعلان المبادئ الإسرائيليّ الفلسطيني. اتفاقية غزة / أريحا أولاً»... فإنّي أناقش هذه الاتفاقية، معلناً رفضي لها.

واستهلُّ الحديثَ بالقول إنّ هذه الاتفاقية قد حوّلت الحلمَ المقبولَ الذي ارتضيْنا به بعد طول معاناة، وضحّينا من أجل تحقيقه بمئات الآلاف من شعبنا – شهداء، وجرحى، ومعاقين، ومعتقلين – ... إلى كابوسٍ يتمنّى المرءُ لو يصحو ليكتشف أنّ كلّ ما سمعه وقرأه وشاهده لم يكن سوى منامٍ مريع.

وفيما يلي أُسجّل ملاحظاتي على الاتفاقية، وأعترفُ بأنّها ملاحظات أوّلية، وبحاجة إلى المزيد من التفاصيل في دراسة مقبلة.

أولاً: في الشكل

لقد وُصفت الاتفاقيةُ بأنّها «إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية». وكان المطلوب إعلان مبادئ حول **القضية برمّتها وبكل أبعادها**، لتأتي ترتيباتُ المرحلة الانتقالية جزءاً من كلّ متّفَق عليه، ولو من حيث المبدأ. وعندما نمضي في قراءة الاتفاقية نكتشف أن لا مبادئ في «إعلان المبادئ» هذا، وإنّما إشارات مبهمة لا مرجعيّة لها، باستثناء القرار ٢٤٢ الذي أُسقط كمرجعيّة قانونية، وتحوّل إلى ملحق لما ستؤول إليه المفاوضاتُ النهائية... أي أنّ نتيجة المفاوضات، لا القرار الدولي، أضحتْ هي المرجعيّة.

ثانياً: في المضمون السياسي

١ – في الديباجة، يقول النصّ «إنّ حكومة إسرائيل ووفد م٠ت٠ف٠، ممثلاً الشعبَ الفلسطيني، يتفقان على ...». لكننا نعلم أنّ النصّ الذي سبق إقرارَه صدورُ رسالتَي الاعتراف المتبادلتين بين إسرائيل ومنظمة التحرير يقول «إنّ حكومة إسرائيل و**الفريق الفلسطيني** في الوفد الفلسطيني – الأردني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط يتّفقان على...» الخ.

لقد قبلتْ إسرائيل بهذا التغيير، بعد أن تعهّدَتْ قيادةُ م٠ت٠ف٠ بما تعهّدت به: من اعتراف بحقّ وجود دولة إسرائيل بأمن وسلام، إلى نبذ المنظمة للعنف، إلى آخر ما هو معروف.

إذنْ، وبعد هذا التبديل في ميثاق المنظّمة الذي يحتاج إلى ثلثيْ أصوات المجلس الوطني، تكون قيادة م٠ت٠ف٠ قد أسقطتْ حقّها في الادّعاء بأنّها ممثّل الشعب الفلسطينيّ، وأصبحتْ تُمثّل منظّمةً **غيرَ** تلك التي عرفها شعبُ فلسطين وناضل تحت راياتها منذ ١٩٦٤.

ويهون الأمر لو أنّ اعترافَ المنظّمة اقتصر على «حقّ إسرائيل في الوجود»، دون الالتزام بسلامها وأمنها. لكنّ المنظمة أدّت التزاماً آخر بـ«نبذ استخدام الإرهاب ومنع العنف وتأديب المخالفين»، أي بقمع الانتفاضة والمقاومة الوطنيّة. هذا كلّه مقابل اعتراف إسرائيل بمنظّمة التحرير (بعد تعديل ميثاقها) ممثّلاً (لا شرعياً ولا وحيداً) لشعب فلسطين، ودون أيّ إقرار لهذا الشعب بحقّ تقرير مصيره وإنشاء دولته، ولا حتّى بحقّه في أن يعيش بسلامٍ وأمن.

هذا بالاضافة إلى أنّ اعتراف المنظّمة بدولة إسرائيل غيرُ قابل للتراجع وفقَ القوانين الدوليّة؛ في حين أنّ اعترافَ إسرائيل بالمنظّمة قابلٌ للتراجع، لأنّ المنظمة ليست دولة. وعلى أيّ حال فإنّ المنظّمة ستصبح في حكم الملغاة فور قيام «المجلس» المجهول الاسم والصلاحيّة بعد الانتخابات «الحرّة» المزعومة.

وفي الديباجة أيضاً إشارةٌ إلى اتفاق الطرفين «على أنّ الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في ظلّ تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية».

نحن نعلم أنّ «حقوق» إسرائيل السياسية والمشروعة معروفةٌ وقائمة ومعترَفٌ بها في كلّ هذه الدنيا. ولكنّ ما بقي مبهماً دون إجابة محدّدة يتعلّق بماهيّة الحقوق السياسية والمشروعة لشعب فلسطين، وفي مقدّمة هذه الحقوق، حقوقُه في تقرير

مصيره وعودته وإقامة دولته.

وأمّا السعي من أجل التسوية الشاملة والعادلة والدائمة، فلا نعرف بأيّ كوكب سيهتدي هذا السعي ووفقَ أيّ مرجعية أو قانون.

تبقى المصالحةُ التاريخية. وأول مطالب إسرائيل هو إعادة النظر في برامجنا الثقافية والدينية، وربما يطالبون غداً بتعديلات في القرآن والإنجيل!

ولا بدّ من لفت النظر إلى استبدال كلمة «الصراع» بكلمة «النزاع»، وهو ما له مدلولاته السياسية الهامّة.

٢ – في البند الأول المتعلّق بهدف المفاوضات، يردُ في النصّ أنّه «من المفهوم أنّ الترتيبات الانتقالية جزءٌ لا يتجزّأ من عمليّة السلام بمجملها، وأنّ المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدّي إلى تطبيق قراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨».

إنّ استهلال الفقرة بكلمتَيْ «من المفهوم» لا يعني بالضرورة أنّ هناك إلزاماً والتزاماً، وهما ما تعنيانه كلمتا «من المؤكّد» أو كلمتا «من الملزم» الخ...

وأمّا التحايل الواضح فيكمن فيما تبقّى من الفقرة، حيثُ سقط القرار ٢٤٢ من مكانته كمرجعيّة، لتحلّ محلّه المفاوضاتُ وما قد ينجم عنها.. ثم إنّنا لن نَنْسى تفسيرات إسرائيل للقرار ٢٤٢.

٣ – في البند الثالث حديثٌ عن انتخابات «سياسية وعامة وحرّة» تخص المجلسَ المجهول الاسم والصلاحيّات حتّى الآن. ويحيلنا هذا البندُ من أجل المزيد من العلم إلى الملحق الأوّل. فلو عدنا إلى الملحق لوجدنا فيه إشارةً إلى «حقّ فلسطينيّي القدس الذين يعيشون فيها بالمشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لاتفاق يُعقد بين الطرفين». وهذا يعني أنّ الأمر لم يُحْسَمْ بعد، وقد تتمّ المساومةُ عليه، فيُسْمحُ للمقدسيين بحقّ الانتخاب ولا يُسْمح لهم بحقّ الترشيح! وإلا فلماذا الإشارة إلى اتفاق آخر؟!

كما نجد، في الملحق نفسه، نصّاً يقول «إنّه لن يتمّ الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحّلين (النازحين) الذين كانوا مسجّلين يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العمليّة الانتخابية لأسباب عملية». والسؤال لماذا عمليّة الاستحالة، وإلى متى؟ لا جواب هنا في هذا البند أو ملحقه. ولكنّ ثمّة جواباً عليه في البند الثاني عشر الذي يدعو لتشكيل لجنة إسرائيلية – فلسطينية – أردنية – مصرية «تقرّر بالاتفاق أشكالَ السماح للأشخاص المرحّلين من الضفّة الغربية وقطاع غزّة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام» إذن، فالمسألة في أحسن حالاتها ستتناول أفراداً، لا جموعاً تتجاوز الأربعمئة ألف فلسطيني (وهذا ما توحي به كلمتا «السماح لهم ...»). ولكنْ «السماح لهم» بماذا؟ بالعودة؟ أو بمجرّد الزيارة؟ فالنصّ ورد على هذا النحو الغامض في النسخة الصادرة عن وكالة «وفا» الرسمية! وقد لا نُضْطَرُّ للانتظار طويلاً كي تنكشف الحقائقُ تماماً؛ فقد بدأ الحديثُ في الأردن عن قرار حكومته بترك الحريّة لهؤلاء النازحين في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات الأردنية المزمع إجراؤها قريباً، وهذا يعني ضرورةَ اختيار اللاجئ لإحدى الجنسيتين الأردنية أو «الفلسطينية». وما من إشارة في هذا الملحق على الإطلاق لتركيبة هذا المجلس ومصدر شرعيّته وصلاحياته ومسؤولياته.

كذلك لا بدّ من التساؤل عن مدى «حريّة» هذه الانتخابات رغم التدخل الإسرائيلي الكامل في كلّ ما يمتُّ إليها بصلة، بما في ذلك صلاحيات المجلس المنتخَب وسلطاتُه.

٤ – عن البندين الرابع والخامس. في البند الرابع إشارة إلى أنّ ولاية هذا المجلس «سوف تغطّي أرضَ الضفة الغربية وقطاع غزّة باستثناء القضايا التي سيتمّ التفاوض عليها». وأمّا البند الخامس فيُحدّد هذه القضايا، وهي: «القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك».

إننا لو سلّمْنا مع أكثر مؤيدي هذه الاتفاقية وكبار المؤمنين بحسن النوايا الإسرائيلية، بضرورة الانتظار ثلاثَ سنوات قبل التفاوض في هذه القضايا، أفلا يجوز لنا أن نسأل عمّا سيحلّ ميدانياً بهذه القضايا خلال السنوات الثلاث؟

فبالنسبة للقدس، مثلاً، لم تكنْ قد مرّت أيام معدودة على توقيع الاتفاقية حتى أقرّتْ بلديّتُها إقامةَ أكثر من مئة وحدة سكنية داخل القدس القديمة... ومن المفيد أن نشير في هذا الصدد – عَرَضاً – إلى خطاب رابين عشيّة التوقيع وإلى تصريحاته المتتالية لياسر عرفات «بأن ينسى موضوع القدس».

واللاجئون ... عن أيّ لاجئين تتحدّث هذه الاتفاقية؟ أذكرُ رداً لموشيه دايان على سؤال شبيه وجّهه صحفي إسرائيلي في أعقاب توقيع اتفاقية كمب ديفيد. فقد قال دايان «إنّهم اللاجئون اليهود والفلسطينيون»!! فهل استكثرت قيادةُ م.ت.ف. عناءَ الإصرار على إضفاء الهويّة الفلسطينية على هؤلاء اللاجئين، وهي التي كان التأكيدُ عليها من أبرز إنجازات هذه القيادة؟ ثم إنّه لم ترد إشارة واحدة إلى حقّ اولئك اللاجئين في العودة وفق القرار ١٩٤، وهو القرار الذي قبلتْ به إسرائيل نفسها شرطاً لقبولها عضواً في الأمم المتحدة!

والمستوطنات... هل سيستمر «تسمينها» وبناء «الأمني» منها دون «السياسي»؟ وماذا سيبقى من الضفة بعد ثلاث سنوات، لا بل بعد خمس سنوات، هذا إذا تجاوزنا السؤال عمّا بقي منها الآن؟

حتّى «التعاون مع جيران آخرين»، أي مع الأشقّاء العرب، سيخضع هو الآخر لاتفاق ووفاق. ولا شكّ أنّ «الكونفدرالية»

التي يتحدّث عنهاالبعضُ، مع الأردن ستخضعُ لإقرار إسرائيل قبل الاتفاق عليها بين الفلسطينيين والأردنيين أنفسهم!

وممّا يضاعف الشكوك والمخاوف فقرةٌ في البند الخامس تقول إنّ الطرفين «متفقان على أن لا تجحف أو تخلّ اتفاقاتُ المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم». وقد يقول مؤيدٌ لهذه الاتفاقية إنّ النصّ يعطي الفريقين فرصاً متكافئة. وهذا صحيحٌ... غير أنّ ما فوق الورق من كلمات يناقضه ما فوق الأرض من ممارسات، بدليل ما أشار إليه البند الخامس عن «مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك» احتياطاً لمطامع إسرائيلية أخرى!

٥ – وأمّا البند السادس، فليس فيه ما هو واضح غير التأكيد على أنّ السلطات التي يتوقّع المجلس تسلّمَها من الاحتلال الإسرائيلي لن تتجاوز سلطات مجلسٍ بلدي في حجم بلدة مثل أريحا، باستثناء دور الشرطة الفلسطينية الخاضعة للإرادة الإسرائيلية. كما يؤكد النصّ الواضح في البند الثامن على أنّه «من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلسُ قوة شرطة قويّة، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضدّ التهديدات الخارجية وكذلك مسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام».. وبعبارة أخرى، فإنّ مهمة الشرطة الفلسطينية الأساسية ستكون مقتصرةً على تأمين ما سُمّي بنبذ الإرهاب والعنف وتأديب المخالفين كما ورد في رسائل الاعتراف المتبادل. وبوضوح أكبر، ستكون قوةً فلسطينية تأتمر بمرجع إسرائيلي!

٦ – وأمّا البند الحادي عشر – وعنوانه «التعاون الإسرائيلي / الفلسطيني في المجالات الاقتصادية» – وما يتعلّق به في الملحقين الرابع والخامس، فهو من أخطر ما جاء في الاتفاقية وملاحقها، وهويستحقّ دراسةً مستقلّة يسهم في كشف أبعادها أكثرُ من خبير وأخصّائي. وإنْ أردنا وصفَه بجملة أو اثنتين لقلنا إنّه عبارة عن مشروع «اتحاد فيدرالي بين إسرائيل وما يُسمّى بسلطة الحكم الذاتي». ولو كان هذا الاتحاد بين فريقين متكافئين، بين دولتين، لربّما وجد فيه «الاقتصاديُّ» ما قد يُدافع عنه! غير أنّ واقع الأمر غير ذلك. وهذا ما يدفع للقول بأنّه مشروع ضمّ نهائي للأراضي المحتلّة ومصادرة مسبقة لنتائج المفاوضات القادمة حول الوضع النهائي للمصير الفلسطيني.

إنّه مشروع لا يضمّ الأرض وحسب، وإنّما يحوّل «الفلسطينيَّ» المقيم هناك إلى رأس جسر يعبر الإسرائيلي عليه إلى العالم العربي. وممّا يضاعف في القلق أنّ النص المتعلق بهذا التعاون يؤكد ديمومةَ هذه اللجنة الإسرائيلية – الفلسطينية، بما يعني استمرارَ بقائها **بعد** مفاوضات الحل النهائي.

أكتفي بهذا القدر من الإشارات التي تهدف إلى التحذير، علماً أنّ الجانب الاقتصادي – كما قلت – يحتاج إلى دراسة في العمق والتفاصيل، ولا سيما أنّه هو الذي يكشف خفايا المشروع الإسرائيلي بالنسبة للنظام الجديد للشرق الأوسط، ومخاطرَه التي تتجاوز فلسطينَ وقضيتها إلى العرب، ومستقبل المنطقة كلّها.

٧ – يتحدثُ البند الخامس عشر عن تسوية النزاعات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق «إعلان المبادئ» هذا أو تفسيره. ويقترح لذلك ثلاثة سُبُل: الأول من خلال لجنة الارتباط المشتركة؛ والثاني – في حال فشل اللجنة – من خلال آلية توفيق يتمّ الاتفاق عليها بين الطرفين؛ والثالث – في حال عدم الاتفاق على الآلية – بإحالة النزاع على التحكيم، باتفاق الفريقين على إنشاء لجنة لهذا التحكيم.

إنّ تغييب أيّة مرجعية دولية، آليةً وقوانين، ليس صدفة على الإطلاق، وإنّما هو أمر مقصودٌ كي تبقى إسرائيل صاحبةَ الكلمة العليا في القرار. وبالتالي فليس في هذا البند سوى ذرٍّ للرماد في العيون.

٨ – وفي ختام ملاحظاتنا على المحتوى السياسي لهذه الاتفاقية، لا بدّ من الإشارة إلى خطورة ما غاب عنه. فالاتفاقية، ومعها ملاحقها، لم ترِدْ فيها أيّةُ لفظة – ولو بشكلٍ ملتوٍ وغير مباشر – تتعلّق بـ: السيادة، أو تقرير المصير، أو الدولة الفلسطينية، أو عودة اللاجئين أو التعويض عليهم، أو الشرعية الدولية.

كذلك خلت الاتفاقيةُ، ومعها ملاحقُها، من القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وبالوضع الذي أشرنا إليه سابقاً.

بل لعلّ الأمر الأكثر إثارةً أن نلحظ ما في هذه الاتفاقية من تراجع إسرائيلي عمّا وافقتْ عليه في اتفاقات كمب ديفيد التي سبق للمنظّمة أن رفضتْها وحاربتْها حوالي الخمس عشرة سنة. ونذكر، على سبيل المثال لا الحصر، أنّ الاتفاقية الحاليّةَ استبدلت الارتباط الأردني – الفلسطيني، كأفق مستقبلي، بارتباط إسرائيلي – فلسطيني؛ فبدلاً من الاقتسام الوظائفي الأردني المرفوض فلسطينياً في إطار كمب ديفيد، قبلتْ م ت ف باقتسام وظائفي مع الإسرائيلي بمعزل عن اقتسام الأرض التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

وفي مقدمة إطار كمب ديفيد أيضاً إشارة واضحة تنصُّ على أنّ «الأساس المتّفق عليه لتسوية سلمية بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن بكل أجزائه»؛ وهو ما لم يردْ في نصّ الاتفاقية الحالية.

وفي مقدمة إطار كمب ديفيد أيضاً وأيضاً نصٌّ واضح على أنّ «ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المتفق عليها في الشرعية

الدولية والقانون الدولي تمثّل معاييرَ مقبولةً لإدارة العلاقات بين الدول». فإسقاطُ الشرعية الدولية في الاتفاقية الحالية أسقط بالتالي ما تمنحه الشرعية للشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وأبرزها حقّه في تقرير المصير.

وفي إطار السلطات التي يستلم الحكمُ الذاتي مسؤولياتها – وهي ست كما ورد في الاتفاقية: التعليم، والثقافة، والصحة، والشؤون الإجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة – فإنّ باستطاعة رابين ومعه حزب العمل أن يفاخرا على الليكود الذي وافق في مفاوضاته مع مصر سنة ١٩٧٨ على منح أكثر من ضعفها للفلسطينيين، وهي: الصناعة والتجارة والزراعة والمال والصحة والشؤون الدينية والعمل والرعاية الاجتماعية والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة وإدارة العدل والشؤون المحلية.

يبقى هذا بعضاً من كلّ، وهو يحتاج إلى دراسة مقارنة تفصيلية بين اتفاقية كمب ديفيد واتفاقية «إعلان المبادئ».

ثالثاً: في الأداء الفلسطيني

بغضّ النظر عن الموقف من المحتوى السياسي لهذه الاتفاقية وانعكاساتها على المستقبل الفلسطيني والعربي، لا بدّ من تسجيل عدد من الملاحظات حول الأداء السياسي الذي اعتمده رئيس م·ت·ف· وفريقُهُ المساعد في إنجاز هذه الاتفاقية.

١ – لقد تمّ توقيع هذه الاتفاقية بمعزل تامّ عن المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها المجلس الوطني الفلسطيني الذي هو وحده صاحب القرار على هذا المستوى من القضايا المصيرية. لقد كان القرارُ، في التقييم النهائي – ورغم كلّ ما يُشاع – قراراً فردياً. وبهذا يكون المسؤولون عن هذا القرار قد انضموا بدورهم إلى المعسكر المنادي بحرمان شعب فلسطين من حقّه في تقرير المصير.

٢ – لمْ يعدْ ممكناً بعد حدوث ما حدث، وتوقيع الاتفاقية، تجاهلُ جملة من التصرفات التي قامت بها القيادةُ، وبخاصة في السنة الأخيرة· من تقزيمٍ للدور المؤسساتي لمنظمة التحرير بما في ذلك مؤسسة «اللجنة التنفيذية»، ومن اعتماد سياسة مالية – على مستوى المنظمة والعاملين فيها، كما على مستوى جماهيرنا – استهدفتْ نشرَ اليأس والدفع باتجاه طريق الاستسلام، وكأنْ لا بديل عن ذلك. كما لا يمكن تجاهلُ الدور الذي قام به «مستشارو» الرئيس و«البالونات» التي كانوا يطلقونها على مسؤوليتهم (وبتواطؤ معه، رغم ادّعائه العكس)!

٣ – كما لم يعد ممكناً عدمُ مراجعة ما استهدفه ياسر عرفات من معركته طوال عشر سنوات دفاعاً عمّا سمي بـ «القرار الوطني المستقل». وهي مناسبةٌ للتذكير بما حذّرنا منه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، في دورة المجلس الوطني السابعة عشرة التي عُقدَتْ في عمان، بأنّ من شأن تبنّي مثل هذا القرار إعطاء الفرصة لمَن يريد من قادة العرب أن يغسل يديه من قضية فلسطين وما ترتبه عليه من واجبات قومية، وبأنّنا قد نجد أنفسنا ذات يوم أمام قرار وطني أردني «مستقل»، وآخر سوري «مستقل»، وهكذا دواليك...

والآن، وبعد تفرّد الطرف الفلسطيني بتوقيع الاتفاقية من دون تنسيق عربي طالما جهدنا لتحقيقه والارتقاء به تعزيزاً لموقفنا التفاوضيّ القومي، بِتْنا مضطرين لمراجعة النفس بصدد هذا القرار ومحاكمة صوابيته.

٤ – ولا يعقل أنْ تفوتنا الإشارة إلى الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات يوم توقيع الاتفاقية، ومقارنته بوقفته وخطابه قبل تسع عشرة سنة في الأمم المتحدة. إنّه، اليومَ، لم يحاول حتّى الدفاع عن ماضيه وشخصه – رغم حبّه لشخصه – ولا حتّى عن شعبه وعن كلّ ما قدّمه من تضحيات. وهذا ما صوَّر الشعبَ الفلسطيني، بعد أن قال رابين ما قاله، وكأنّه هو المعتدي والمغتَصِب، ولم يبقَ لديه سوى الاعتذار للإسرائيلي عن تاريخ نضالي يقارب عمره المئة سنة.

رابعاً: انعكاسات الاتفاقية

هذه اتفاقية سيكون لها انعكاساتٌ تتجاوز الساحةَ الفلسطينية إلى مجمل الساحة العربية، وربما تتجاوز ذلك إلى ما هو أوسع وأكثر شمولاً.

وأقصى ما يستطيع مؤيدوها أن يدافعوا به عنها هو تساؤلهم عن «البديل». لكن، إنْ كان الموت هو كلّ ما بقي من خيارات، فالموتُ قتالاً يبقى أشرف من الموت انتحاراً؛ علماً أنّ الوضع لم يكن بهذه المأساوية، والهجمة الإسرائيلية – الأميركية السياسية لم تكن أشد شراسةً من الهجمة العسكرية سنة ١٩٨٢ التي أدّت إلى رحيل الثورة عن لبنان، فبادر إذّاك شعبُنا الخلاق إلى تقديم «البديل» بانتفاضته داخل الأرض المحتلّة منتقلاً بالصراع من خارج الحدود إلى داخل الوطن.

ولا أدري إنْ كانت القيادة التي أبرمتْ هذا الاتفاق قد أدركتْ، وقد انفتحتْ أمامها خزائنُ الدنيا وعواصمُ العالم، نفاسةَ تلك الورقة التي وقّعتْها باعترافها بإسرائيل دون أي مقابل، وبتخلّيها عن عملية الصراع، الذي يسمّى في الاتفاقية «نزاعاً»!

ولنتجاوز الانعكاسات المستقبلية والبعيدة المدى، ولنقصرْ حديثنا فيما يلي على الانعكاسات المباشرة والمنظورة:

١ – انقسام الساحة الفلسطينية سياسياً، وما يحمله هذا الانقسام من مخاطر الاقتتال الذي ستجهد إسرائيل في إحداثه.

٢ – تصفية الانتفاضة، آخر الأوراق النضالية الشعبية.

٣ – تقسيم شعب فلسطين، تاريخياً وجغرافياً، فهناك فلسطينيّو الداخل، وهم في الأصل نوعان، وقد تحوّلوا الآن إلى ثلاثة أقسام: فلسطينيو فلسطين عام ١٩٤٨، وفلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وأضيف إليهم اليوم من سيعيشون «المرحلة التجريبية» من مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية في كلّ من غزة وأريحا.

وبالطبع هناك فلسطينيو «الخارج»، من لاجئي ١٩٤٨ ولاجئي ١٩٦٧. وليس أمام هؤلاء، في أحسن الحالات، سوى الانتظار حتّى تُبْحث قضاياهم بعد سنوات سيعانون خلالها من مخاوف التهجير والتجنيس والتوطين وما قد يواكب هذه الخيارات من عذابات.

٤ – ردود الفعل السلبية التي سيعاني منهافلسطينيو الشتات في الدول العربيةالمضيفة، وبخاصة بعدما أصاب هذه الدول من مرارات التفرّد الفلسطيني بالحل التفريطي الذي تركهم يجابهون وحدهم مشاكل اللاجئين عندهم.

٥ – انحسار صورة الفلسطيني المناضل والمقاوم لتحلّ محلّهاصورةُ الفلسطيني المستسلم والمتنكّر لأمّةٍ لم تبخل عليه بغالٍ أو ثمينٍ عندما استنجد بها وطالب بدعمها.

٦ – وفي غد قريب جداً، عندما تبدأ ترجمةُ بنود هذه الاتفاقية، سنرى كيف سيتصرّف قادةُ الاتفاق، للتوفيق بين وعودهم للشعب، وبين ما تفرضه عليهم الاتفاقيةُ من تنازلات ارتضوا بها.

٧ – وأما على الصعيد الدولي، وانسجاماً مع الاتفاقية، فإنّ م٠ت٠ف٠ ستضطرّ إلى أن تمحو بأيدي من يمثلون بقاياها كلّ الإنجازات والمكتسبات التي تحقّقتْ خلال عقدين من الزمن بعد دفع أغلى الأثمان، وفي المقدمة كلّ ما تمّ إنجازه في الأمم المتحدة ذاتها. وقد تمّ الاحتفال مؤخراً بلقاء ثلاثي بين مندوب م٠ت٠ف٠ وإسرائيل والولايات المتحدة، لتغيير (أو شطب) كلّ ما في أدبيات المنظمة الدولية من قرارات تعترف للفلسطيني بما لم تعترف به الاتفاقيةُ المشؤومة.

٨ – وأمّا سفارات المنظمة وبعثاتها الخارجية، فإنّ ما بقي منها صامداً أمام حصار القيادة الاقتصادي (بمافي ذلك قطع رواتب العاملين فيها)، سَيُصْدرُ الأمر، عاجلاً أم آجلاً، بإغلاقه، وذلك تمشياً مع البند الصريح الذي يحرم الحكمَ الذاتيَّ أيّةَ علاقات خارجيّة. ولربما يصبح بعضُ العاملين في هذه السفارات، إذا ما ثبت حسنُ سلوكهم إسرائيلياً، موظفين ثانويين في السفارات الإسرائيلية.

إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ كلّ مؤسسات م٠ت٠ف٠ هي في طريقها إلى الإغلاق. وإنْ بقي شيءٌ من كلّ هذا الذي كنّا نعرفه بمنظمة التحرير الفلسطينية فسيتحوّل، في أحسن الحالات، إلى حزب سياسي – كما تنبأ شمعون بيريز قبل أسابيع من توقيع الاتفاقية – لا يملك أيّ مبرّرللادّعاء بأنّه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإن كان من غير المستبعد أن تحولهُ القيادةُ إلى الحزب الحاكم الأوحد في إطار الحكم الذاتي. ولا أتصوّر، في الوقت ذاته، أن يكون لهذا الحزب امتداداته المؤثرة على فلسطينيّ الشتات الذين بدأوا بالتساؤل عن «مرجعيتهم» الجديدة. هذا إذا كان باستطاعتهم التحركُ سياسياً بعد استكمال المفاوضات مع الأطراف العربية الأخرى!

* * *

وفي ختام هذا الحديث،الذي حاولتُ جهدي خلال تسجيله أن أبقى متجرّداً عن أيّة مصلحة ذاتية أو تنظيمية أو نظامية، وأن أتسامى على مشاعر الألم والحزن والغضب وخيبة الأمل، محتكماً إلى العقل بما لا يمسُّ الوجدان، واضعاً المصلحة الوطنية والقومية فوق كلّ اعتبار... فإنّي، بعد هذا التفنيد لبنود الاتفاقية، وتبيان الأسباب التي تدفعني لرفضها والتحذير من المخاطر التي قد تنجم عنها، أتساءل مع المتسائلين من الرافضين والمؤيدين معاً عن «البديل»، فأقول بإيجاز

إنّ هذه الاتفاقية، وأيّة اتفاقية مماثلة لها، لن تصنع سلاماً. فالحلول المفروضة قد تفرضُ هدنةً، وقد تُسقط بعداً من أبعاد الصراع، كالبعد العسكري حالياً، غير أنّ بقية الجبهات ستبقى مفتوحة ومحتدمة.

ومن هنا، وما دام شعب فلسطين مغتَصَبَ الحقوق والأرض – حقوق تقرير المصير والسيادة الوطنية، والأرض التي تقرّ له بها الشرعية الدولية، وهي الشرعية ذاتها التي تقرّ لإسرائيل بجزءٍ منها – فإن الصراعَ سيظلّ قائماً.

ومنْ هذا المنطلق، وبعيداً عن مشاعر الغضب والتشنج، أدعو لمعارضة فلسطينية – عربية، تدرس تجربتنا الفلسطينية – العربية النضالية المنصرمة، لتجنُّب كلّ ما كان فيهامن سلبيات في الخطاب السياسي الماضي وممارساته الميدانية.

ولعلّ أول ما يستحقّ الاهتمام المركّز هو التصدّي لمقولة «القرار الوطني المستقل» والعودة بالقضايا العربية – لا بقضية فلسطين وحدها – إلى المستوى القومي. إنّ أيّة معارضة تتسم بالقطرية – مهما اشتدّتْ – ستبقى أعجز من التصدّي للتحدّيات الجديدة، ولن تحقّق في أي حال ما لم تستطع م٠ت٠ف٠ تحقيقه.

وثاني ما يستحق الاهتمام المركّز هو الالتزام بالديمقراطية. ولعلّه بات من المناسب للتنظيمات والأحزاب العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، أن تعيد النظر في هيكلياتها وأنظمتها الداخلية، كي تتأكّد من أن لا تناقضَ بين ما تجب الدعوةُ إليه، وبين ما هو ممارسٌ داخل أطرها بالذات.

إنّها حقبة جديدة، ولكنّها تبقى حلقةً من حلقات الصراع الذي لا حلّ له إلا بإزالة الأسباب التي أدّتْ إلى قيامه.